

ارادته فخذ ما اتيك ومن التاخرين فاني لم اقص على
 من بعدك عن شيخ الاسلام في هذه المسئلة مع الحق
 معه والله اعلم بالصواب ونزلت في شرع محقر بافضل
 لان حجر ما ضله ومن نظر مصل الاعتماد بيده
 اي ببطها ميسرته من على الارض عند القيت
 عن سجود او تعود الازتباع وظاهر هذه العبارة
 وجوب الازتباع في القيام من كل من السجود والتعود
 وهو ظاهر كلامه في التفتة وفتح الحواد ومن شتمت
 والخطيب ربي شرعهم على المشايخ والذي في شرح
 السهيم في قيامه من سجود وتعود للذليل في الثاني
 مره البخاري وفي الاملاذ لان حجر الازتباع مره البخاري
 في الاول ويقاس به الثاني انتهى وظاهر كلام شيخ الاسلام
 في شرح السهيم والري ان الازتباع في قيامه من كل
 الاستراحت فلهذا لم يعتبر الازتباع في موضع
 الازتباع التحقيق منها هو الاخر واولتا مجموعتها
 في كتابتي على شرع محقر بافضل الازتباع في كل
 البخاري في باب كيف يقبل على الارض الازتباع من

الركعة واذا فرغ المره من السجدة الثانية جلس واعتدل
 على الارض ثم قام انتهى قال القسطلاني في شرح
 على صحيح البخاري ولم يجبهها اي حكمة الاستراحت لانه
 الثلاث التي اخبرنا قاله قد يعرف من المتاخرين شيخ
 الاسلام بار على ما فهموه من كلامه وليس ذلك
 مراده ومن ذلك ان في الصحيحين حديث لا يفتد
 متوكها اي ملكة وفي حديث مسلم لا يخطب شركا
 وصح النووي حرمة التعرض للشركاء الخزان من هذا
 الحديث في شرح مسلم والخيار في ذلكة وتحريم التعرض
 وهو وجب في المذهب جري على جميع الناس
 شرع مسلم والضيق منه ومن الصمد الذي انه
 يقصد الذي كان في السجود انتهى لكن المذهب جري
 التعرض للشركاء لانه مؤذ كما الصائل والحجاب النووي
 نضه عما سبق نظره في شرح المذهب بقولها وانما كل
 بالمذهب ايجيب بانه مخصوص للقيام على الفل سق
 المحض انتهى ووجه السبكي بان الشرك لا يتناول
 غيره فكله يوجب التعرض لاجاب شيخ الاسلام

1957

Copyrighted by King Fahd University

العلم